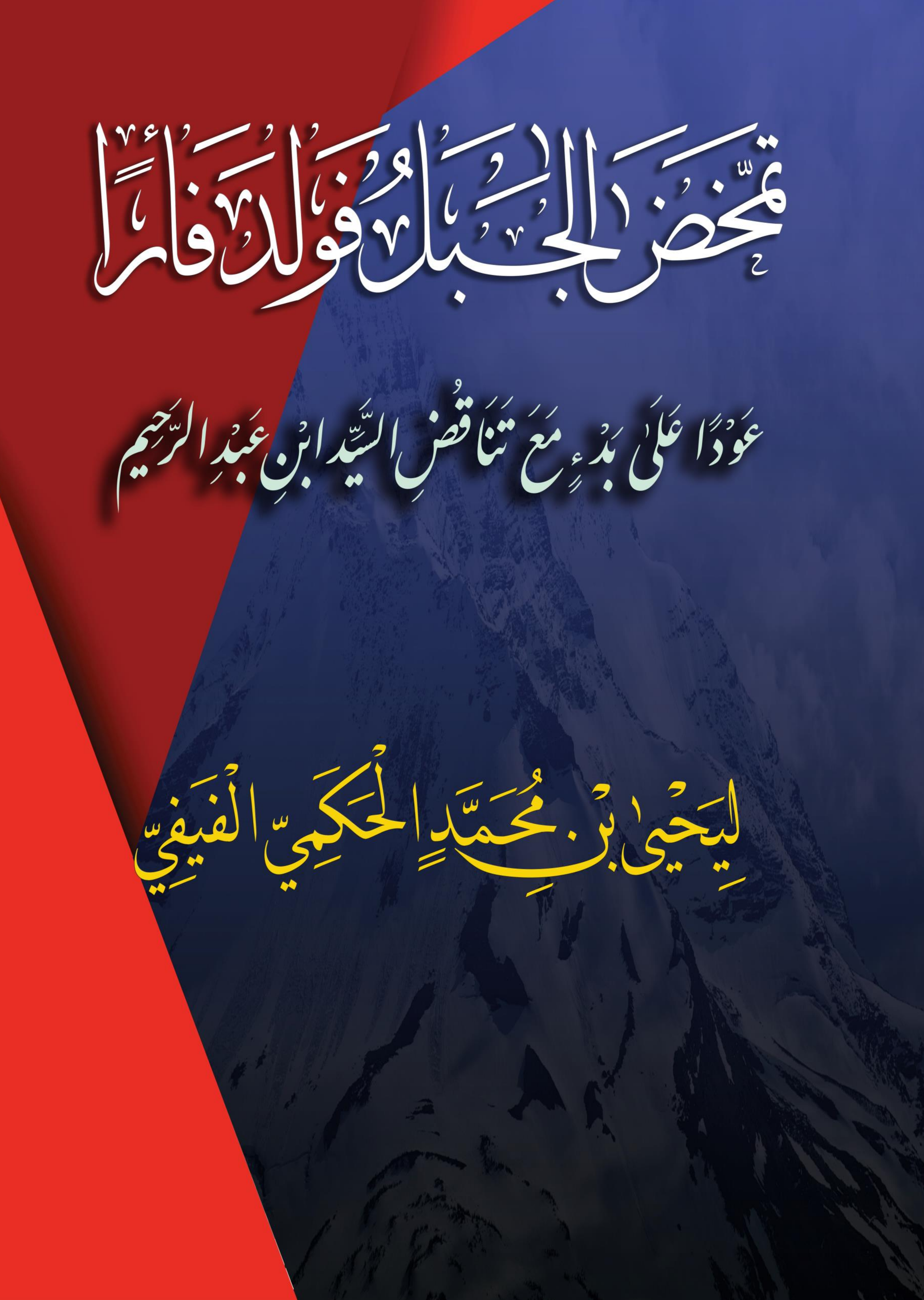


تَمَخَّضَ الجَبَلُ فَوَلَدَ فَأْرًا
عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ مَعَ تَنَاقُضِ السَّيِّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحِيم
لِيَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ الحَكَمِيِّ الفَيْفِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد كتبت منذ مدة ردًّا مختصرًا على أحد المُحدَثين المُحدِثين، وهو (السيد أحمد عبد الرحيم) من مصر، تناولت فيه كتابه المسخ: (الحلقات المضيئات)، وبينت اختلال منهجه، وفساد خطته، وعبثه بالأسانيد، وتركيبه حلقات من عنده في رواية القرآن الكريم، وأوردت على ذلك نموذجين واضحين.

وكنت على يقين تام بأنه لن ينتفع بنصحي له، ولن يقبل، وسيبقى على حاله، بل كنت متأكدًا من أنه سيرد علي، وسيسوق الشُبَه الكُبَّار في تسويغ منهجه الفاسد؛ لأني أعرفه عن قرب، وقد قلت هذا الكلام لعدد من مشايخي وأصحابي؛ لأن غرضه هو الخلاف، ولا شيء سوى الخلاف، وصنيعه معي ومع غيري يذكرني بما أورده الإمام أبو سليمان الخطابي: «قال: أخبرنا بن التعياني قال: أخبرنا الزجاج قال: كنا عند المبرد أبي العباس محمد، فوقف عليه رجل فقال: أسألك عن مسألة من النحو قال: لا. فقال: أخطأت. فقال: يا هذا كيف أكون مخطئًا أو مصيبًا ولم أجبك عن المسألة بعد؟ فأقبل عليه أصحابه يعنفونه فقال لهم: خلوا عنه ولا تعرضوا له، أنا أخبركم بقصته، هذا رجل يحب الخلاف وقد خرج من بيته

وقصدني على أن يخالفني في كل شيء أقوله ويخطئني فيه، فسبق لسانه بما كان في ضميره»[(١)]. **وهكذا حال السيد ابن عبد الرحيم.**

وقد قلت لفضيلة الشيخ علي الغامدي عند أول صدور كتابه (الحجج الجياد) وكان متفائلًا بعودة السيد إلى الحق، قلت له: لن ترى منه ازورارًا إلى الحق؛ بل سيرد عليك، وسيعنف في الرد! ووقع ما قلت.

وقد قرأت رده عليَّ فوجدته -كعادته- يبني قصورًا على أساس هشٍّ متهالك، ويختطف عبارة أو كلمة ما فيفهمها فهمًا سقيمًا ثم يسهب كثيرًا حولها دونما طائل، كما فعل -مثلًا- مع إسناد الشيخين المقرئين الجليلين الأحمدين: المرزوقي المكي وتلميذه الحلواني الدمشقي، **وقد وفقني الله فكتبت في الدفاع عنهما ردًّا مطوَّلًا تتبعت فيه كل شبهاته التي رمى بها إسناديهما، والكتاب قيد الطبع.**

ومن عجيب أمره أنه حشرني مع المدافعين عن المقرئ الشيخ: علي الحدادي رحمه الله، وأغفل ذكر الشيخ: أحمد المرزوقي تمامًا! مع أني لا أسند القرآن ولا القراءات من طريق الحدادي، ولم أتشرف بذلك، بل أسند القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة تلقِّيًا من طريق المرزوقي، كما أكرمني الله جل وعلا بالرواية الأدائية من طريق الشيخ المقرئ أحمد سلمونة في رواية حفص عن عاصم، وهي

---

(١) العزلة: ٦٣.

أول إجازة نلتها في حياتي العلمية على شيخنا المقرئ الكبير الشيخ أحمد مصطفى أبي حسن من جلة تلاميذ المُقرئ الكبير أحمد عبد العزيز الزيَّات رحمهم الله.

فلماذا إذن ينسبني للحدادي ويحشرني في زمرة المدافعين عنه؟! ويغفل المرزوقي؟ ولماذا لم يذكر هنا الشيخ المرزوقي ويسمينا مثلًا: (المرزوقية)؟! مع أني في ردي عليه ركَّزت على ذكر الشيخ المرزوقي أكثر من ذكري للشيخ الحدادي.

حقيقة لو كان السيد عبد الرحيم من الصالحين أهل الفراسة لقلت هذه كرامة ظاهرة له بأني سأتشرف بأخذ القراءات من طريق الحدادي! ولكن الأمر ليس كذلك، هو يعلم لماذا لم يذكر المرزوقي هنا، ولماذا ذكرني ضمن الذين دافعوا عن شيخهم الحدادي قدَّس الله روحه!

هذا أمر، أمر آخر: وهو أن **المتخرص** زعم أن رسالتي اشتملت على ثلاثة مباحث، ثم سردها، وتلك المباحث التي زعمها بذلك التقسيم لا توجد ألبتة في رسالتي، نعم يوجد مضمونها أما أنها بذلك التقسيم وتلك العناوين فلا، فهل يريد مني أن أسلك مسلكه في اجتزاء بعض العبارات ثم الإسهاب حولها بما لا طائل تحته؟!

فأقول إنه كذب علي، وقوَّلني ما لم أقل.

وصنيعه هذا يدل على عدم معرفته بأصول البحث ومناهجه، فقد كان الأولى أن يقول: إن رسالتي انبنت على ثلاثة أمور، أو أن

خلاصتها كان في ثلاث تهم، أو أي عبارة تفيد بأن ما يذكره هو تعبير عن ما جاء في رسالتي لا على أني قسمتها على تلك المباحث الثلاثة، وهذا يدل على جهله بأصول البحث، والتأليف.

وقد قلت سابقًا في ردي عليه بعد أن أوردت نماذج على جهله بأصول البحث: «فهل هذا جهلٌ من صاحب (الحلقات)، وعدم معرفة منه بضوابط البحث العلمي؟!... فحريٌّ بصاحب (الحلقات) أن يؤهل نفسه من جديد في معرفة أسس البحث، وأن يتدرّب في ذلك على أهل الاختصاص»[(١)].

وذكرت أيضًا أدلة على الضعف الذي عنده في المنهجية العلمية في البحث، وعدم إلمامه بأيسر أموره[(٢)].

**وتلخَّص رده عليَّ في أمور ثلاثة:**

**الأول**: وصفي له بالسرقة.

**الثاني**: جهلي بطريقة المتقدمين في علم الإجازة (الساذجة) في القراءات التي يسميها (رواية) وهو ما سوَّغ به صنيعه في النموذج الأول الذي أوردته في بيان منهجه الفاسد في تركيب حلقات القراءات.

**الثالث**: ظلمي له، وتسرعي في اتهامه، وهو ما سوَّغ به أيضًا صنيعه في النموذج الثاني الذي أوردته.

---

(١) تناقض السيد ابن عبد الرحيم: ٢٩.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٤١.

ومن تأمل من أهل العلم والاختصاص فيما ذكرت، وفي ردِّه عليَّ، سيعرف أنه جاهل مكابر، وقع في أخطاء فادحة.

ومن هنا فإن الباحث المتخصص ليس بحاجة إلى أن يقرأ ردي أو رد غيري عليه؛ ولكني أكتب هذا البيان لصاحب الذهن الخالي أو غير المتخصص، وأيضًا لأجل إبراز الحق والحقيقة، وسأختصر قدر الإمكان.

وما منعني من المبادرة إلى الرد عليه إلا أعمال هي أهم من الاشتغال بالرد على جهالاته.

هذا وقد سرت في هذا البحث وفي الكتاب الموعود به على ذكر السيد ابن عبد الرحيم بـ(**المُتَخَرِّص**) لأنه الوصف اللائق به، وبما عليه حاله، يقول الأصفهاني: «كل قول مقول عن ظن وتخمين يقال: خرص، سواء كان مطابقًا للشيء، أو مخالفًا له، من حيث إن صاحبه لم يقله عن علم ولا غلبة ظن ولا سماع»[(١)].

**وألخص الرد عليه في ثلاثة أمور مقابلة للأمور الثلاثة التي بنى عليها رسالته، إليك بيانها بالتفصيل، وبالله التوفيق.**

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن: ٢٧٩.

**الأمر الأول**: جاء رد **المتخرص** عليَّ في خمسين صفحة، كان القسم الأول منه في (١١) صفحة في الرد على كلمة مكوَّنة من ثلاثة أحرف: (لَقِفَ) حيث اختطفها من ردي عليه، فحرَّف معناها، ثم فهمها فهمًا خاطئًا؛ كعادته فيما يكتب، ومن ثم بنى عليها ردًّا مطوَّلًا في (١١) صفحة! كعادته في التهويل والتضخيم.

حيث قلت أثناء حديثي عن جهود العلماء في التأليف في سير القراء: «وكان شيخنا، العلامة، المقرئ: سعيد بن عبد الله الحموي، ثم المكي (ت: ١٤٢٥ هـ) رحمه الله، يطمح إلى مشروع عظيم، يجمع فيه شتات تراجم القراء؛ لا سيما من ذلك الوقت إلى يومنا، حيث يتصل فيه إسناد القراءات في طبقاتٍ يكثر رجالاتها، ويتزاحمون في كل طبقة، وكان غرضه من ذلك إثبات استمرارية تواتر القراءات من عصر ابن الجزري إلى عصرنا؛ بأسانيد لا يكون فيها ابن الجزري وحده، بل يشركه غيره؛ من أجل إثبات تواتر القراءات في كل طبقة (حلقة) وعرض هذا المشروع الضخم على بعض الجهات قديمًا؛ ولكن حالت دون إنجازه أمور.

وقد تهيّأ أن التقى بشيخنا سعيد العبد الله رحمه الله أحد الباحثين، وهو السيد بن أحمد بن عبد الرحيم من مصر؛ فلَقِفَ منه هذه الفكرة، وعمل على إبرازها كتابًا مستقلًا، وأعانه شيخنا بالمشورة والجهد والمصادر؛ فخرج كتابه في مجلدين كبيرين، سماه (الحلقات المضيئات؛ من سلسلة أسانيد القراءات) وكتب له شيخنا

كلمة تقريظية، طبعت في مطلع الكتاب»[(١)].

فاجتزأ **المتخرص** كلمة (لَقِفَ) وفسَّرها بغير معناها وبنى عليها قصورًا وناطحات؛ ليوهم القارئ بأنه مظلوم مفترى عليه!

فقد فسَّر (لَقِفَ) بـ(سرق) وحكم عليَّ بأني اتهمته بسرقة فكرة شيخنا سعيد العبد الله رحمه الله، ولي مع كلامه وقفات:

**الأولى**: لم يقل أحد من علماء اللغة بأن معنى: (لَقِفَ): (سرق)، ولم ترد بهذا المعنى مطلقًا.

يقول الراغب الأصفهاني: «لقفت الشيء ألقفه، وتلقَّفته: تناولته بالحذق، سواء في ذلك تناوله بالفم أو اليد»[(٢)]. ثم ذكر قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ [الأعراف: ١١٧، والشعراء: ٤٥].

ويذكر الحافظ مرتضى الزبيدي-وهو ممن كتب في علوم اللغة من المتأخرين- عدَّة معان لها ليس منها: السرقة! من تلك المعاني: التناول بسرعة، تناول الشيء يُرْمَى إليك، سرعة الأخذ لما يُرْمَى إليك باليد أو باللسان، سرعة الفهم، إذا كان ضابطًا لما يحويه، قائمًا به، الحاذق بصناعته[(٣)].

فأنت تلاحظ في ما تقدَّم أن كلمة (لَقِفَ) تستخدم في مدح اللاقف بالسرعة والحذق، وليس فيها ما ذكره **المتخرص** من معنى

---

(١) تناقض السيد ابن عبد الرحيم: ١٠- ١١.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن: ٧٤٤.

(٣) انظر: تاج العروس: ٢٤/ ٣٧٧- ٣٧٩.

السرقة كما هي عادته في التحريف والكذب.

فهل يكون تفسير (لقف) من **المتخرص** بـ(سرق) استدراكًا جديدًا منه على أئمة اللغة؟! وهل سيكون ذلك إضافة جديدة إلى قواميس اللغة العربية على مذهب **المتخرص**؟!

**الثانية**: الجهل المركَّب من المتخرص مع عمى البصيرة، فهو يسوق عبارتي: «فلَقِفَ منه هذه الفكرة، وعمل على إبرازها كتابًا مستقلًا، وأعانه شيخنا بالمشورة والجهد والمصادر؛... وكتب له شيخنا كلمة تقريظية، طبعت في مطلع الكتاب» ولا ينتبه إلى السياق الذي وردت فيه كلمة (لَقِفَ) فقد جاء بعدها مباشرة أن شيخنا أعانه بالمشورة والجهد والمصادر، وكتب له كلمة تقريظية، فهل يا ترى لو عنيت بـ(لقف): سرق، هل كنت سأذكر أن شيخنا أعان سارقه بالمشورة والجهد والمصادر، ثم كتب له كلمة تقريظية؟! هذا لا يتناغى مع السياق، ولا يستقيم مع فعله إن كنت عنيت بفعله: السرقة، ويصبح كلامي لا معنى له، تمجه الأسماع، وتأباه البصائر؛ ولكن **المتخرص** لا ينتبه لكل هذه الدقائق؛ لجهله السحيق بلغة العرب، ولضعفه المنهجي الشديد، وربما أنه ظنني متناقضًا مثله فساق ما ساق، والغالب أنه لم يفطن لما ذكرت.

**الثالثة**: يؤكد ما تقدَّم عبارات سطَّرها في الرد عليَّ، حيث كنت قد قرَّرت أن أساطين علماء القراءات نزَّهوا كتاب الله تعالى من

طريقته في التدليس والتلفيق والعبث[١]؛ فحرَّف كلامي بسبب فهمه الضعيف للغة العرب إلى أني قصدت أنهم نزَّهوا حروف القرآن الكريم لا أسانيده! وهوَّل حول عبارتي كعادته بأن القرآن محفوظ بحفظ الله له!

ولا أدري هل هو يجهل سياق الكلام؟ أو هل ترد ألفاظ: التدليس والتلفيق والعبث في غير الأسانيد ضمن ما أنا بصدد مناقشته فيه؟! أو هل كان الحديث عن حروف القراءات دون أسانيدها؟! كل هذا يدل على جهله باللغة مع عمى البصيرة، والجهل المركَّب.

**الرابعة**: أكثر من ذكر شيخنا سعيد العبد الله رحمه الله، وفرحه الشديد بكتاب (الحلقات المضيئات) وبالصلة القوية التي تربطهما، والمحبة العظيمة بينهما، وساق إجازة الشيخ سعيد له بالقراءات، وأورد الوثيقة على ذلك، وذيَّل كلامه السابق بأنه نال شرف الإجازة من الشيخ سعيد، يقول كل ما مضى وهو يطعن في إسناد الشيخ سعيد، ويجرِّد القراء الكبار من أقران الشيخ سعيد وشيوخه وشيوخهم من الشرف العظيم الذي نالوه بالرواية من طريق المرزوقي عن العبيدي، وذلك بالطعن في عدالة الحلواني، ونسبة التدليس إليه وإلى شيخه المرزوقي، وعدم رواية المرزوقي عن العبيدي أداءً!

(١) انظر: تناقض السيد ابن عبد الرحيم: ٢١.

أمرك عجيب أيها **المتخرص**!

وأقول: والله لو كان شيخنا سعيد العبد الله يعلم باختلال منهجك وفساد طريقتك، لما أجازك، ولعاملك بالشدة كما هي عادته مع الجهلة المتعالمين، فقد كان على غاية من الشدة في إقراء كتاب الله، حريصًا على عدم إجازة العابثين، ولو كان يعلم بأنك ستطعن في إسناده، وستنال من شيوخه، ثم ستكذب عليه في إسناده فتطلق القـراءة عليه، وأنت لم تقـرأ عليه إلا بعـض القـرآن[١]، لو علم كل ما تقدَّم لطردك ولأغلظ معك القول، كما عرفناه مدافعًا عن أهل العلم؛ لا سيَّما أهل القرآن، أهل الله وخاصته، ولكـن (لا يعلمُ من في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللهُ).

أما بالنسبة لما ذكرت من أن **المتخرص** استفاد هذه الفكرة من شيخنا سعيد العبد الله فهذا الذي قاله بفمه في المجلس الذي فصَّلت الحديث عنه في ردي عليه، وقد كان ذلك المجلس منصبًّا في معظمه في تملقه الزائد لشيخنا، وشكره المتكرِّر له على هذا المشروع العظيم الذي دله عليه، وما قلت شيئًا من عندي.

---

(١) انظر: إطلاع أهل القرآن الكريم: ٥- ٨.

**الأمر الثاني**: حاول **المتخرص** أن يسوغ صنيعه -في النموذج الأول الذي أوردته- بفعل المتقدمين، حتى يبين للقارئ أنه ليس متفرِّدًا بتركيب أسانيد القراءات، وأن ذلك جائز عند العلماء المتقدمين والمتأخرين، وأنه يدخل في الإجازة الحديثية، أو الإجازة العامة، وأن الأمة سارت عليه، وعلى ذلك المنهج أساطين علماء القراءات كابن مجاهد وابن مهران والداني وابن الجزري... ثم سرد أمثلة كثيرة يعتقد أنها تسعف ما حاول أن يسوغ به منهجه الفاسد، واستغرق ذلك منه قرابة ثلاثين صفحة[١].

**ولي مع ما ذكر وقفات:**

**الأولى**: وقع في خطإ كبير جـدًّا يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك ما قررته سابقًا وقرَّره غيري ممن تولى الرد عليه: من أنه جاهل بعلم الأسانيد، بل على دركة سحيقة من الجهل به! سواء أسانيد المحدثين، أم أسانيد القراء.

والخطأ الفادح الكبير الذي وقع فيه هو ما ذكره ص (١٨) فما بعدها، حيث صدَّر الأمثلة التي يريد بها نقض كلامي، وتسويغ صنيعه وتسويقه بقوله: «ومما لا يخفى أن رواية القراءات مسألة مسلم بها بين جميع المتقدمين، وبعض المتأخرين، ولذلك كان غالب المتقدمين يصدرون مؤلفاتهم بذكر أسانيدهم من طريقين: طريق

---

(١) انظر: ١٥- ٤٣.

الرواية، وطريق العرض والتلاوة»[١] ثم ذكر صنيع الداني عندما يذكر سنده في كل رواية بقوله: حدثنا، ويسوق سند الرواية، ثم يسوق سند العرض والتلاوة، مصدرًا له بقوله: قرأت!

وظن **المتخرص** أن صنيع الداني وغيره من المتقدمين هو ما فعله في كتابه المسخ (الحلقات المضيئات) وأن ذلك من الداني سوقٌ لإجازة ساذجة يرويها عن شيوخه المحدثين، وقد لا يكونون قراء لغرض العلو، ولم يتخلل تلك الإجازة سماع ولا عرض ولو ليسير من القرآن كحروف الخلاف مثلًا!

وحقيقة لما وقفت على كلامه السابق عرفت مستوى فهمه لعلم الأسانيد، ومعرفته به، خاصة القراءات؛ مما جعلني أقطع بما لا شك فيه -بل هو يقين عندي، أدين الله به- أن مثله يحرم عليه الكتابة في هذا العلم الشريف؛ لأنه سيفسده، وقد فعل.

فمن قال لك أيها **المتخرص**: إن المتقدمين كانوا يسوقون أسانيدهم في رواية القرآن الكريم نفس سوقك لها في أسانيد المتأخرين، هكذا ساذجة دون أن يتخللها شئ من عرض أو سماع، أو نصٍّ منهم على أنها في القراءات، أو في كتب القراءات؟!

علماء القراءات يفرقون بين النص، والأداء، والنص عندهم مرتبة دون مرتبة الأداء، ولكلٍّ شروطه المعتبرة، وفي ذلك كلام طويل، لا يسعف هذا الرد المختصر بتفصيله، وقد كتبت فيه بحثًا مطوَّلًا

---

(١) ص: ١٨.

يسَّر الله إتمامه.

والناظر في كتب القراءات ككتب الداني وغيره يلاحظ أول وهلة ورود الكلمتين: النص والأداء بكثرة، خاصة في الأسانيد والأخبار التي يسوقونها عند حديثهم عن تلقي بعض الحروف، أو الروايات.

ورواية الحروف هي بلا شك إحدى طرق نقل القراءات وتحملها عند القراء، وعليها العمل في أسانيد النص والرواية، بعكس أسانيد الأداء فالقراء غالبًا لا يعولون عليها في أسانيد الأداء وأعني به العرض والتلاوة.

فالأسانيد التي ساقها **المتخرص** عن الداني وغيره واعتقد أنها تسعفه في تسويغ صنيعه الفاسد في كتابه (الحلقات المضيئات) ليست كما ظن أنها إجازة ساذجة مجردة عن أي شيء؛ **بل هي عند القراء**: **قراءة الحروف**، وعرفها شيخنا الأستاذ المقرئ إبراهيم الدوسري في كتابه: (مختصر العبارات لمعجم مصطلح القراءات) بـ«تلقي الحروف المختلف فيها عن القراء مجردة عن التلاوة، ويعبر عنها بـ(رواية الحروف) و(سماع الحروف) لأنها تكون بلفظ الطالب على الشيخ، والعكس»[1].

قلتُ: وقد تكون بالسماع على الشيخ.

والداني وغيره يسوقون رواية الحروف في مطلع أسانيدهم

---

(١) ص: ٩٦.

بلفظة: حدثنا، أو أخبرنا؛ لغرض العلو مثلاً، ثم يسوقون أسانيد العرض والتلاوة بلفظة: قرأت.

ويلاحظ أن أسانيد الرواية عندهم يتخللها عرض الحروف من التلميذ، أو سماعها من الشيخ، أو عليه، فهي ليست إجازة ساذجة خالية من أي عرض أو قراءة؛ كما فهم **المتخرص**.

ومن عجب أنه ساق أسماء عدد من أساطين القراء زاعمًا أنهم يجوزون ما سبق إليه فهمه المعوج، ومنهم: المقرئ الكبير المتشدد أبو بكر أحمد الأصبهاني المشهور بابن مهران.

وابن مهران هذا من الأئمة القراء الذين لا يعولون على رواية الحروف؛ فضلًا عن الإجازة المجردة.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في تحقيق رواية أبي بكر بن عياش (شعبة) عن عاصم، حيث ساق في قراءة (شعبة) عن عاصم أسماء الراوين عنه من تلاميذه وتلاميذهم، ثم ذكر رواية يحي بن آدم عنه، أعني عن أبي بكر: شعبة، وحقق أنها ليست بأصح الروايات بعد أن وصف من ادعى ذلك بالجهل، وأنهم أصحاب دعاوى، وأخبر أنه تطلبها في بغداد والكوفة عرضًا وتلاوة كما يفهم من كلامه حتى تعب في طلبها، فلم يجدها عند أحد إلا رواية، لا قراءة، يقول: «وقالوا لي: قد صح وثبت أن يحي لم يقرأ على أبي بكر، وإنما سأله عن الحروف، ولم يأخذ بها على أحد، بل سمع منه الكتاب. **فهذه رواية لا قراءة، ولو جاز أن يؤخذ بها لجاز أن يؤخذ**

**بجميع القراءات المروية عن الأئمة؛ لأنها اتصلت رواية وإن لم تتصل قراءة»**[(١)]، ثم أخبر أنه قرأ بها من هذا الطريق مع ضعفها، ولكن قراءته بها هو تحديث بحروفها كما بيَّن ذلك عندما ساق إسناده فيها، ولذلك لم يقتصر عليها، بل ذكر معها ما اتصل إسناده فيها عرضًا وتلاوة؛ كرواية الأعشى والبُرْجُمي والعُلَيْمي، مع ملاحظة أنه في كتابه لا يعتمد إلا روايات العرض والأداء[(٢)].

ولذا نجد الداني -وهو ممن يجوز التحديث بالحروف- ساق إسناد رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر: شعبة أثناء سياقه لها بلفظة: حدثنا، بإسناد يختلف عن الإسناد الذي ساقها به في إسناد العرض والتلاوة؛ ربما رغبة في العلو[(٣)].

وهكذا فإننا نجد الأئمة الكبار -وجمهورهم يعتمد رواية الحروف- لا يكتفون بأسانيدها غالبًا؛ بل يوردون معها أسانيد العرض والتلاوة، وهو المعمول به في إجازات القراء إلى اليوم، فإن القراء في القديم والحديث لا يوردون في إجازاتهم سوى أسانيد العرض والتلاوة غالبًا، ولا يعولون على أسانيد رواية الحروف إلا ما ندر.

وما سقته سابقًا يدخل في باب نفيس مهم من أبواب الأسانيد

---

(١) المبسوط في القراءات العشر: ٤٩.

(٢) وتفصيل كلامه السابق في: المبسوط في القراءات العشر، ص: ٤٩ فما بعدها.

(٣) انظر: التيسير: ١١٧- ١١٨.

عند القراء، يحتاج إلى بحث معمَّق مؤصل، يستجلي حدوده، وضوابطه، وطريقة المتقدمين والمتأخرين فيه.

وقد كتب في بعض جوانبه أخونا الباحث الدكتور: أحمد المطيري بحثه الدكتوراة، وكانت بعنوان: (أسانيد القراءات، ومنهج القراء في دراستها، دراسة نظرية تطبيقية) وهو كتاب ماتع، سد ثغرة كبيرة في هذا الجانب، ويكاد يكون اليتيم في فن مصطلح الأسانيد عند القراء، العلم الذي لايزال بحاجة إلى أكثر من كتاب مؤصل فيه.

والكتاب مطبوع واستفدت منه كثيرًا في السياق السابق.

وقد أتى في كتابه المتقدم على مسألة التحديث بالحروف ففصَّل الحديث عنها أخذًا ومؤاخذة في كتابه، تحت عنوان: (رواية الحروف)[(١)]، وذكر المجوزين والمانعين مع الأمثلة والمناقشة، ثم نصَّ على أن كلا الفريقين يفرقون بين صيغ رواية الحروف فقط دون عرض وبين صيغ التلاوة كما تقدم، وأنهم يميزون ذلك أيضًا في تراجم القراء، فينصون فيها على ما تلقوه رواية وما تلقوه أداء، وختم بقوله: «وهذه المسألة من دقيق العلم، الذي يحتاج إلى تأمل وفهم»[(٢)].

فافهم أيها **المتخرص**.

هذا، ومما يجب التنبيه عليه أنهم قد يعنون بسياقهم لفظة:

---

(١) ص: ١٩٧- ٢١٤.

(٢) ص: ٢٠٨.

حدثنا، وأخبرنا: السماع، وهو داخل تحت النص والرواية دون الأداء، ويعرف من خلال السياق إن كان يراد به السماع من الشيخ، أو رواية الحروف كما تقدَّم[١].

**الثانية**: بناء على ما تقدم فإن الأمثلة التي أوردها **المتخرص** ليس فيها ما يدل على أن أصحابها يروون بالإجازة العامة أو الحديثية التي أوردت النموذجين عليها، **بل هي إما التحديث بحروف القراءات المختلف فيها، أو إجازات خاصة برواية القرآن أو القراءات، أو كتب القراءات!**

**نعم يصح الرواية بالإجازة المجردة؛ لكن يُشترطُ أن تكون من قبيل المتابعة؛ فإن لم تتحقق المتابعة فلا بد من اشتراط الأهلية**[٢].

---

(١) يرجع في تفصيل ذلك لكتاب أخينا الشيخ الدكتور: أحمد المطيري، ص: ١٨٥ فما بعدها.

وقد يطلقون أيضًا هاتين اللفظتين على العرض والتلاوة، كما في إجازات المغاربة وبعض المشارقة المتأخرين، ومن شواهد ذلك ما جاء في إجازة أبي عبد الله: محمد البوعناني لتلميذه محمد الشرقي المجاطي، الآتي ذكرها قريبًا، وإجازة زكريا الأنصاري لبعض تلاميذه.

(٢) قال ابنُ الجَزَريِّ في منجد المقرئين (٥٥- ٥٧): «وهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقْرِئَ القرآنَ بما أُجِيزَ لَهُ على أَنواعِ الإجازةِ؟

جَوَّزَ ذلكَ العَلَّامَةُ الجَعْبَرِيُّ مُطْلَقًا، ومَنَعَهُ الحافِظُ الحُجَّةُ: أَبو العَلَاءِ الهَمَذَانِيُّ، وجَعَلَهُ من أَكبرِ الكبائِرِ. وعندِي: أَنَّهُ لا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يكونَ تَلَا

**ومن ذلك**: ما ذكره ابن الجزري من رواية صهر الشاطبي بالإجازة العامة في كتاب المستنير، حيث قال في النشر: «قال الصائغ: وقرأت بمضمنه أيضًا على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الضرير، على الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني إجازة عامة، قال: أخبرنا المؤلف سماعًا إلا شيئًا من آخره تشمله الإجازة»[(١)].

وهذا الطريق كان من قبيل المتابعة، والأهلية متحققة في الكمال

---

بذلكَ أَو سَمِعَهُ -فأَرَادَ أَنْ يُعْلِيَ السَّنَدَ، أَوْ يُكَثِّرَ الطُّرُقَ؛ فجَعَلَها مُتَابَعَةً- أَوْ لَا.

فإِنْ كانَ فجائِزٌ حَسَنٌ، فَعَلَ ذلكَ العَلَّامَةُ: أَبو حَيَّانَ، في كتابِ التَّجْرِيدِ وغيرِهِ، عن أَبي الحَسَنِ بنِ البُخَاريِّ وغيرِهِ مُتَابَعَةً، وكذا فَعَلَ الشَّيْخُ الإمامُ تَقِيُّ الدِّينِ: محمَّدُ بنُ أَحمدَ الصَّائغُ بالمُسْتَنِيرِ، عنِ الشَّيْخ: كَمَالِ الدِّينِ الضَّرِيرِ، عنِ السِّلَفيِّ.

ومِمَّنْ أَقْرَأَ بالإجازةِ من غيرِ متابعةٍ الإمامُ: أَبو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ، وتَبِعَهُ الجَعْبَرِيُّ، وغيرُهُمَا.

وعندِي في ذلكَ نَظَرٌ؛ **لكنْ لا بُدَّ مِنَ اشْتِرَاطِ الأَهْلِيَّةِ**».

واستظهر الإمام شهاب الدين القسطلاني في لطائفه (١/ ٣٧٩) إمكانية التحاق الإجازة بالقراءات بالإجازة الحديثية، وتعرَّض لكلام أبي العلاء الهمذاني، وأوَّله بما إذا لم يكن الشيخ أهلًا؛ لأن في القراءات أمورًا لا تحكمها إلا المشافهة، ثم قال: «وإلا فما المانع منه على سبيل المتابعة، إذا كان قد أحكم القرآن وصحَّحه».

(١) النشر: ١/ ٨٢.

الضرير بلا شك.

ومن أمثلة ذلك في طرق النَّشْرِ كذلكَ: ما رواه الشهرزوري عن شيخه أبي بكر الخياط، حيث أسند عنه أربعة طرق[(١)].

ثلاثة منها اجتمعت فيها المتابعة، وتحققت فيها الأهلية[(٢)].

والطريق الرابع لم يكن متابعةً؛ ولكنّ الأهلية متحققة في الشهرزوري بلا ريب[(٣)].

فالإجازة المجردة في القراءة نادرة عند القراء -والنادر لا حكم له- ومع ذلك لم يتركوها هَمَلًا؛ بل اشترطوا أن تكون متابعةً؛ فإن لم تكن المتابعة فلا بد من تحقق الأهلية.

و**المتخرص** لم يُرَاعِ هذا في حلقاته المنتقدة عليه، فلا رجالها متأهلون في فن القراءات، ولا هو أوردها من قبيل المتابعة، **فليتنبه**.

والعبارات التي أوردها عن الأئمة كالداني والذهبي وابن الجزري كالآتي: روى القراءة، روى القراءة سماعًا، سمع الشاطبية، قرأت عليه مفردة يعقوب ... بإجازته إن لم يكن سماعًا، قرأت عليه كثيرًا من كتب القراءات بإجازته من...، روى القراءة أو القراءات بالإجازة من طريق...، قرأتها (أي رواية أبي الحارث) على... كتابةً، حدَّث بحروف العشرة واختيار أبي حاتم من كتاب الغاية

(١) انظر: النشر: ١/ ١٠٠- ١٠١، ١٥٤، ١٨٨، ١٨٩، وغاية النهاية: ٢/ ٢٠٩.

(٢) انظر: النشر: ١/ ١٠٠- ١٠١، ١٥٤، ١٨٩.

(٣) انظر: المصباح: ١/ ١٧٩، ٢٦١، ٣٣٨، ٣٣٩، والنشر: ١/ ١٨٨، وغاية النهاية: ٢/ ٣٨.

لابن مهران إجازةً ...، حدثني عنه بالقراءات السبع، روى لنا القراءات إجازةً، روى كتاب المستنير بالإجازة.

فهذه عبارات واضحات في أن ما أورده أولئك الجلة عن مشايخهم كان إجازة خاصة في القراءات أو كتب القراءات، وليس ما ذهب إليه **المتخرص** من أنها إجـازة عامة، أو إجازة حديثية؛ إلا ما كان من رواية الكمال الضرير عن السِّلَفي؛ كما تقدم.

مع ملاحظة أن ما أورده من أمثلة تخص رواية كتب القراءات، لا يمنع أن تكون رواية تلك الكتب بالإجازة العامة؛ إلا أنها ليست محل بحثنا في موضوع أسانيد القراءات، فإيراده لها تضييع للوقت، هذا إذا كانت روايتهم لها عن طريق الإجازة العامة كما أسلفت؛ لأنها قد تكون أيضًا إجازة خاصة.

وبعد أن ساق **المتخرص** تلك الأمثلة الكثيرة التي لا تسعفه زعم بأن ما أوردته في النموذج الأول في حلقات كلِّ مَنْ ذكرتهم هي من قبيل ما أورده من أمثلة، وأنه بصنيعه متبع للمتقدمين من أساطين القراء، وهو يكذب عليهم.

فتلك الحلقات التي ركبها من عنده ليس فيها ما يدل على تلقي الثاني عن الأول لا القرآن ولا القراءات، وليس فيها ما يدل على أنه مجاز منه إجازة خاصة في القرآن أو القراءات أو كتب القراءات؛ كتلك النماذج التي ساقها.

ولا يُعْرَف كذلك أهلية كثير منهم؛ ليصح تحمله بالإجازة

العامة؛ كما تقدم، وكذلك الأمر في باب المتابعة.

بل إن بعضهم ليس مجازًا حتى إجازة عامة كما سقت في النموذجين، بل ركب لهم **المتخرص** تلك الإجازات.

**وسأضطر أن ألخص ما كنت أوردته في النموذج الأول**، مع العلم أني نصصت في تلك النماذج على أسماء من أخذوا القراءة عن شيوخهم.

- أبو بكر الحبشي: يروي عن شيخيه: محمد عبد الحي الكتاني، وأحمد الشريف السنوسي بالإجازة العامة.

- السيد أحمد الشريف السنوسي: يروي عن والده: السيد محمد السنوسي وشيخه أحمد المازوني بالإجازة العامة.

- عبد الحي الكتاني ومحمد إبراهيم الختني: يرويان عن السيد أحمد السنوسي بالإجازة العامة.

- عبد الباقي اللكنوي: يروي عن فالح المهنوي، المعروف بالظاهري، وكذلك الشيخ محمد محفوظ الترمسي، والشيخ عباس بن جعفر المكي بالإجازة العامة.

- محمد عبد الحي الكتاني ومحمد إبراهيم الختني ومحمد بن عبد اللطيف القاهري المَشهور بالتجاني المصري: يروون عن عبد الباقي اللكنوي بالإجازة العامة.

- محمد إبراهيم الختني: يروي عن عبد الحي الكتاني بالإجازة العامة.

- صالح الأركاني: لا يصح أخذه القرآن ولا القراءات إجازة عن الشيوخ الأربعة عشر الذين أوردهم **المتخرص**، بل لم يعرض القرآن عرضًا كاملًا على شيخ كما اعترف بذلك **المتخرص** حتى يصح أن يروي عن الشيوخ الباقين من قبيل المتابعة، وسيأتي مزيد تفصيل حول الأركاني هذا.

فلا يوجد ما يدل على أن من تقدم يروون عن شيوخهم القرآن أو القراءات بالإجازة الخاصة، ولم تتحقق المتابعة أو الأهلية في كثير من الطبقات حتى يصح التحمل بالإجازة العامة.

فالمتخرص يلبس الحق بالباطل، ويموِّه على القراء، ويخلط الحابل بالنابل، ويورد الأدلة في غير محلها، كمثل من تقول له: ما الدليل على وجوب الصلاة؟ فيقول لك: قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾! ظَنًّا منه أن الحقيقة لن تظهر، هذا إن وزنَّا كلامه بميزان البحث والتحقيق، أما إن عاملناه بالتسمُّح قلنا: إنه جاهل لا يدري ما صنعة الإسناد، ولا يعرف منهج القراء في سياق الأسانيد.

**فخلاصة ما أخذته عليه في هذه المسألة أمرانِ:**

**الأول**: أنه أكثر في حلقاته من الأسانيد المبنية على الإجازة العامة، وأئمة القراءة يوردونها نادرًا بشرطها.

**الثاني**: أنه زادَ الأمرَ سوءًا بعدمِ مراعاةِ شرط الرواية بالإجازة العامةِ، الذي راعاه أئمة القراءةِ، وهو أن تكون الرواية بهذه الإجازة متابعةً، فإن لم تتحقق المتابعة فلا بد من اشتراط أهلية المُجازِ.

والنماذج التي ذكرها المتخرص في رده علي هي إجازات خاصة في القراءات في أغلبها، وغرض أصحابها غالبًا: علو السند، أو تكثير الطرق، وأصحابها قراء، أصحاب صنعة؛ كما يُعْرَف من تراجمهم وسيرهم.

ومما يدل على أن القراء يسوقون تلك الأسانيد لغرض العلو؛ فتكون متابعة كثير من النماذج التي أوردها المتخرص في ردِّه علي، ولا بد من التحقق من اتصالها؛ لأن من يروم العلو، وله شغف به؛ يقع غالبًا في الإغراب والخطإ.

وسأكتفي بالتعليق على مثال واحد منها، وهو أول نموذج ساقه[(١)] في الذين أجيزوا وهم دون سن التحمل، أو بالمراسلة، وهو محمد بن سعيد بن أحمد بن زرقون الإشبيلي (ت: ٥٨٦ هـ).

والإسناد من طريق هذا الإمام موجود في أسانيد القراءات عند المغاربة، يسوقونه لغرض العلو متابعة، بعد أن يسوقوا الأسانيد التي لم تتخللها إجازة ساذجة؛ كما في إجازة أبي عبد الله محمد بن الشريف البُوعناني (ت: ١٠٦٣ هـ) لتلميذه أبي عبد الله محمد الشرقي المجَّاطي (ت: ١٠٧٩ هـ) حيث ساق في إجازته عدَّة أسانيد إلى الإمام الداني، منها إسناد ابن زرقون هذا[(٢)].

---

(١) ص: ٢٤.

(٢) انظر: ص: ١٧٦.

والإجازة منشورة منذ ما يقارب ثماني سنوات، في مجلة مرآة التراث، التابعة

وقد تنبَّه الإمام الحافظ الكبير، المتفنن، خاتمة قراء المغرب، ومن عليه مدار أسانيد القراءات فيها -غالبًا- محمد بن عبد السلام الفاسي (ت: ١٢١٤ هـ) إلى أن في السـند انقطاعًا، حيث قال في فهرسته -بعد أن ساق الأسانيد إلى أبي البقاء: يعيش ابن القديم الأنصاري: «وأخذ أبو البقاء عن القاضي أبي عبد الله: محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي، المعروف بابن زرقون -لقبه به ملك وقته؛ لشدة حمرته- توفي -رحمه الله- سنة: ست وثمانين وخمس مئة، عن أربع وثمانين سنة، وأبي الحسن علي اللوَّاتي، وكلاهما أخذ عن أبي العباس أحمد بن محمد الخَوْلاَني، عن الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله.

هكذا في نسخ الإجازات، وأظن في السند انقطاعا؛ لأن بين وفاة الداني ووفاة أبي البقاء مئة واثنتين وثمانين سنة، أخذ ابن زرقون منها أربعًا وثمانين سنة، والأقرب ما في السندين الآتيين...»(١)، ثم ساق ذينك الإسنادين.

---

لرابطة العلماء بالمغرب، وإسناد ابن زرقون فيها.

وقد قام شيخنا العلامة المتفنن الدكتور: عبد الهادي حميتو بتحقيقها تحقيقًا بديعًا؛ كعادته، في جزء متوسط، طبع حديثًا، انظر الكلام السابق فيها، ص: ١٠٩.

(١) فهرسة محمد بن عبد السلام الفاسي: ٢٥٨، محققة في كلية الآداب، بجامعة محمد الخامس، بالرباط، من المملكة المغربية.

وذكر كلامه السابق أيضًا في كتابه: (المحاذي)[١].

فهذا المثال الذي تعلق به **المتخرص** إنما هو لقصد العلو، ومع ذلك ففيه انقطاع.

ومن الأمثلة العجيبة التي ساقها ليسوغ عبثه في كتابه المسخ (الحلقات) سماع كتب القراءات، وأن الأئمة كالذهبي وابن الجزري ترجموا في كتبهم لمن كان عنده سماع شيء من كتب القراءات فقط، وساق أمثلة على ذلك.

والعجيب أنه يسوق تلك الأمثلة وفيها لفظتا: (سمع) و(قرأ) وهما صريحتان غاية الصراحة بأنه سماع وقراءة لا إجازة ساذجة.

هذا أولًا، وثانيًا: أنه في شيء خاص، وهو القراءات، وليس إجازة عامة في كل الفنون، ثم يجعل تلك اللفظتين الصريحتين في العرض من الإجازة العامة التي ركَّب بها الأسانيد التي أشرت إليها، ويسوق تلك الأمثلة في معرض الدفاع عن نفسه، وليسوغ صنيعه الفاسد، وأنه مسبوق لذلك، **ولا أدري بماذا أعلق هنا؟!**

**ومن ضعفه العلمي**: في الوقوف على المصادر الأصيلة ومتابعة الطبعات الصحيحة فيها أنه يحيل إلى طبعة (معرفة القراء) للذهبي المطبوعة قديمًا في مؤسسة الرسالة، وهي نسخة ناقصة بقدر الضعف

---

(١) انظر: ١٧/ ب، وهو بخطه.

والنصف الأول من الكتاب حققه أخونا الفاضل: معاذ بن شيخنا: محمد السحابي، ونال به الدكتوراة، من جامعة ابن طفيل، بالقنيطرة، من المملكة المغربية.

تقريبًا عن الطبعة الأخيرة، فهي المرحلة الأولى من تأليف الذهبي لكتابه (المعرفة) كما حققَّت ذلك بالتفصيل في كتابي: (الحافظ الذهبي مقرئًا، ومفهوم الطبقة عنده في كتابه: معرفة القراء الكبار)[١].

فقد أورد **المتخرص** في أمثلته الشيخ: عبد الله بن محمد بن عبد الوارث الأنصاري المصري (ت: ٦٦٤ هـ) من الذين ترجم لهم الذهبي في (المعرفة) أنهم سمعوا الشاطبية من ناظمها، وترجمته في الطبعة القديمة مختصرة، لا تكاد تبلغ سبعة أسطر كاملة[٢]، بينما هي في الطبعة الأخيرة تكاد تبلغ عشرين سطرًا![٣]، فقد زاد الذهبي فيها معلومات جديدة، منها: لقبه صحيحًا، مع زيادة لقب لأبيه، وذكر الاختلاف في اسمه، والأهم أنه كان قد جزم في المرحلة الأولى من تأليف الكتاب بسماع الأنصاري هذا الشاطبية من ناظمها، أما في المرحلة الأخيرة فقد قال: «ذُكِر أنه سمع الشاطبية ... وسمعها الناس منه بقوله وثوقًا به»[٤]، ويلاحظ هنا سبب ترجمة الذهبي له، وهو أنه آخر من روى الشاطبية سماعًا عن الشاطبي؛ لهذا أورده الذهبي، ولكن **المتخرص** لا يفطن لمثل هذه الأمور؛ لأن همه المناكفة وتسويغ أعماله الفاسدة، لا العلم ولا التحقيق.

---

(١) انظر: ص: ٩٧-١٠٣.

(٢) انظر: ٢/ ٦٦١، طبعة الرسالة.

(٣) انظر: ٣/ ١٣١٦- ١٣١٧، الطبعة التركية.

(٤) معرفة القراء: ٣/ ١٣١٧.

وعلماء الإسناد المحققون يضبطون رواياتهم ضبطًا دقيقًا، ويفرقون بين الإجازة الخاصة والإجازة العامة، ولا يخلطون كل ذلك كحال **المتخرص**، ومن الأمثلة السريعة على ذلك: صنيع العلامة المحقق المسند شيخ مشايخنا السيد: عبد الحي الكتاني رحمه الله، فهو عندما يأتي لرواياته في القراءات يفصلها عن الإجازة العامة، كما فعل في ترجمة المقرئ الكبير شيخ الجماعة بفاس أبي العلاء: إدريس بن محمد المنجرة (ت: ١١٣٧ هـ) فبعد أن ساق ترجمته وشيوخه قال: «ولم أتصل بالمنجرة المذكور بإجازة عامة، ولكن أتصل في علم القراءات به من طريق ابن عبد السلام الفاسي عن ابنه أبي زيد عبد الرحمن المذكور عنه»[(١)].

وهكذا لما ترجم لابنه: أبي زيد: عبد الرحمن بعده مباشرة ذكر إسناده السابق الخاص بالقراءات، مع إضافة شيخ آخر يروي عنه[(٢)].

ولما ترجم لتلميذ أبي زيد المنجرة: محمد بن عبد السلام الفاسي (ت: ١٢١٤ هـ) ذكر إسناده الخاص بالقرآن الكريم[(٣)].

وقد تقدَّم كيف أن **المتخرِّص** أقحم السيد عبد الحي الكتاني في أسانيده التي ركَّبها، فجعله فيها تارة شيخًا! وتارة تلميذًا! مع أن السيد عبد الحي يفرِّق في أسانيده بين ما أخذه عن طريق الإجازة

---

(١) فهرس الفهارس: ٢/ ٥٦٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٨٤٨- ٨٤٩.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٥٦٩.

العامة، وبين ما يتصل به من ناحية القراءة، وما ادَّعى أنه يروي القراءة خاصة عن عبد الباقي اللكنوي مثلًا، بل أخبر أنه يروي ثبته عنه بالإجازة العامة[(١)].

وأختم الكلام في هذا الموضوع بأن المتخرص نقض بأَخَرَة جميع ما أبرم مما ناقشته فيه سابقًا، في رد له منشور، على فضيلة الشيخ الدكتور: السالم الجكني الشنقيطي، بعنوان: (الأنصاري أعرف بأسانيده) حيث قال: «... **المعتمد عليه في مسار الأسانيد القرآنية هو طريق العرض والتلاوة، وليس طريق السماع والرواية**»[(٢)]!

وذكر الشواهد على ذلك، ثم قرَّر في صفحات كثيرة[(٣)] ما كنت قد قرَّرته سابقًا، وبرهنت عليه، سواء في ردي المنشور أم في هذا الرد.

وبَيَّنَ أن الإجازة لا يُعْتَمد عليها منفردة في مسار الأسانيد المستقيمة؛ بل لا بد أن تكون متابعة، ويكون المجاز متقنًا[(٤)]، فتشدد فلم يَرْضَ إلا باجتماع الأهلية والمتابعة، ولم يَرْضَ بتوفر الأهلية فقط.

وشَذَّ حين لم يقبل من توفرت فيه الأهلية والمتابعة معًا، وذلك

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٤٦.

(٢) ص: ١٩.

(٣) انظر: ص: ١٩ فما بعدها.

(٤) انظر: ٢٣.

في رواية رضوان العقبي وطاهر النويري عن ابن الجزري؛ فأصبح يروي القـراءات العشـر من طريق طيبة النشـر من غير طـريق ابن الجزري! تحقيقًا -في ما يزعم- لتسلسل طبقات الإسناد بالتلاوة فقط؛ فأضحك وأبكـي!

وبهذا يكون قد هدم بحثه بنفسه! كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا؛ بل زاد في التشدد حتى بلغ الشذوذ والغلط.

والسـؤال اليوم: هل هذا تناقض جديد من المتخرص؟! أو أنه لا يعرف ما يخرج من رأسه؟! أو ماذا؟![١].

الثالثة: لاحظت أنه يسمي الإجازة العامة (رواية)[٢] ويفصلها عن (إجازة العرض والتلاوة) ويجعلها مغايرة لها، مع أنهم قد يعبرون عن العرض والتلاوة بالرواية، ولا أدل على ذلك من تسميتهم لما نزل عن القراءة بالرواية وهي قراءة التلميذ على شيخه القارئ، أو

---

(١) والصحيح: أنه محض اتباعٍ لهواه؛ لأنه لا مانع عنده أن يهدم كل ما قرَّره من قواعد في سبيل المماحكة واللجج والخصومة.
فهو يؤسِّس قواعد باطلة لإثبات فكرة ما في رد الأسانيد أو تركيبها، ثم يؤسَّس قواعد أخرى لذات الغرض، وينسى أنها قد تهدم ما كان قرَّره من قواعد من قبل!
وقد سقت أمثلة كثيرة من مهيعه هذا في الكتاب الموعود به في الدفاع عن الأحمدين: المرزوقي وتلميذه الحلواني.

(٢) نعم هي رواية؛ ولكن إشكال هذا **المتخرص** أنه يقصرها بهذا اللقب على الإجازة العامة التي لا يتخللها شيء من عرض أوسماع، ويجعلها قسمًا مستقلًّا في مقابل العرض والتلاوة، فليتنبه لهذا.

على أحد تلاميذه، أو على أحد تلاميذ تلميذه، وهكذا، فيقولون مثلًا: رواية حفص عن عاصم، فهل رواية حفص عن شيخه كانت إجازة ساذجة ولم تكن عرضًا؟! وهذا يدل على جهل صاحبنا **المتخرص** بعلم المصطلح؛ بل بلغة العرب؛ كما تقدم.

ولو تصفحَّ غاية ابن الجزري لصكَّت عبارة (روى) سمعه كثيرًا ابتداءً من الصفحات الأول، وقد يعنون بها العرض والتلاوة، وأحيانًا يقيِّدونها فيقولون: روى القراءة عرضًا، أو: روى الحروف؛ ليفرقوا بين العرض الكامل للقرآن وبين سرد الحروف فقط، أو يقولون: روى القراءة إجازةً؛ ليميِّزوا بين الرواية الساذجة في القراءات وبين العرض والتلاوة.

وسأذكر مثالًا واحدًا واضحًا على ذلك.

ذكر الذهبي في ترجمة الإمام الكبير: إسماعيل بن إسحاق البغدادي المالكي المعروف بالقاضي (ت: ٢٨٢ هـ) أنه قرأ على قالون ختمة[١]، ولما ترجم له ابن الجزري عبَّر عن القراءة التي هي العرض والتلاوة بقوله: «روى القراءة عن قالون»[٢]، ولا يعني بها غير العرض والتلاوة؛ كما هو معروف من حال القاضي إسماعيل.

والأمثلة كثيرة، ليس غرضي في هذا الرد المقتضب تقصِّيها.

فلفظة: روى، تحتاج إلى تحقق من معناها، والمراد منها، يفهم

(١) انظر: معرفة القراء: ١/ ٤٤٧.

(٢) غاية النهاية: ١/ ١٦٢.

من خلال السياق، ومن سيرة المترجم؛ ليعرف إن كان المقصود منها: الإجازة الساذجة، أو العرض، أو رواية الحروف، أو غير ذلك، وكل هذا يدخل تحت موضوع الرواية.

**الرابعة**: أوهم المتخرص القراء بأني أمنع من مثل هذه الإجازة، وأني أجهل أن الأئمة كانوا عليها، وهذا غير صحيح، فأول شاد في علم القراءات يعرف جواز ذلك بشروط ذكرها الأئمة؛ كما تقدم.

وأنا ممن سلك هذا المسلك بقصد علو السند، وتكثير الطرق، ولكن في شيء أتقنته، وقرأت به على شيوخي، وما نلت الإجازة فيه إلا بعد أن اختبرني الشيخ المجيز، وعرف أهليتي وإتقاني، كشيخنا المعمر المسند المقرئ الشيخ: بكري الطرابيشي رحمه الله، حيث أجازني بجميع ما قرأته على شيخي كريِّم راجح حفظه الله، وكانت إجازته لي بعد أن قرأت عليه شيئًا من القرآن الكريم، وبعد مدارسة مطوَّلة عرف فيه أني أهل للإجازة، كما أني طلبت منه أن يجيزني إجازة عامة عن شيخه: محمد سليم الحلواني؛ لأنه يروي عنه أيضًا بالإجازة العامة، وقد نبَّهني لهذا الأمر شيخنا المسند النسَّابة: محمد بن عبد الله آل رشيد، فقد قال الشيخ محمد سليم في إجازته لشيخنا: بكري الطرابيشي بالسبع: «فقد أجزته بأن يقرأ ويقرئ... وبكل ما تجوز لي روايته ودرايته»(١)، وهو أمر لا يفطن إليه إلا القليل؛ لأن الشيخ محمد سليم الحلواني يروي عن

---

(١) و: ٩.

جماعة من علماء الشام، منهم: مفاتي الشام: العلامة الفقيه **محمود** الحمزاوي الحنفي (ت: ١٣٠٥ هـ) صاحب ثبت (عنوان الأسانيد) والشيخ العلامة: **محمد** بن أحمد المنيني الحنفي (ت: ١٣١٦ هـ) كما يروي عن العلامة الفقيه الشيخ: أحمد بن سعيد المنير، الملقب بالشافعي الصغير (ت: ١٣٠٣ هـ) وغيرهم، وهذه الرواية ليست في القرآن، بل هي إجازة عامة في سائر العلوم، فليتنبَّه.

والذين استجزتهم في القراءات فأجازوني دون عرض كامل للقرآن كُثُر، ليس غرض البحث ذكرهم، إنما أردت أن أبيِّن كذب **المتخرص** عليَّ بأني أجهل هذا النوع من الإجازة، وهي الإجازة الخاصة في القرآن برواياته وقراءاته، التي يسميها المتخرص رواية، ويخلطها بالإجازة العامة، ولا يُراعي شرطها.

**الخامسة**: تطرَّق بشيء من التفصيل إلى أحد الذين استغربت إيراده لهم في النموذج الأول الذي ناقشته فيه، وهو صالح الأركاني، حيث أفرده بست صفحات تقريبًا(١)، وأخذ يسوغ إيراده له بالنماذج التي ذكرها زاعماً أنها من قبيل الإجازة العامة، وما هي إلا إجازات خاصة في القراءات، وقد سبق مناقشته فيها، وذكر أن الأركاني أخبره أنه لا يوجد عنده من إجازات العرض والتلاوة إلا قراءته أربعة عشر جزءً فقط من رواية (حفص) على الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية، وأن ما سوى ذلك من رواية القرآن إنما هو من قبيل

---

(١) ص: ٣٨- ٤٣.

الإجازة فقط، وأخذ يبدئ ويعيد، ثم خلص في آخر الأمر إلى أنه لم يجد من الأركاني كذبًا، وأوهم في السياق أن اتهام الأركاني بالكذب هو من قبلي، ومن قبل شيخنا المسند المؤرخ النسابة: محمد بن عبد الله آل رشيد، وأغفل عمدًا أن هناك شيخًا آخر نقلت كلامه في اتهام الأركاني بالكذب، وهو الشيخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي(١)، حيث نصصت على كلامه في ردي المنشور(٢)، وهو من المتخصصين في علم الرواية والإسناد، يظهر ذلك واضحًا من كتابه، والعجيب أنه نقل نصِّي على اسمه في رده عليَّ(٣)، ثم أغفله(٤)، وجعلني وشيخنا محمد الرشيد متفردين باتهام الأركاني بالكذب! وهذا ينبئ عن تدليس ولؤم، ولي أن أتساءل: لماذا تهرَّب من ذكر الشيخ: عبد العزيز الراجحي في مثل هذا الموطن، ولم يورده ضمن الطاعنين في الأركاني؟! ولماذا لم يحشره معي ومع شيخنا محمد آل رشيد في تحمل مسؤولية اتهام الأركاني بالكذب أمام الله تعالى كما ذكر(٥)؟!

ثم أقول: يشهد الله ليس بيني وبين الأركاني أدنى معرفة، ولم

---

(١) انظر كلامه في: هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري: ١٧٢- ١٧٣.

(٢) انظر: ص: ٤٣.

(٣) انظر: ص: ٣٨.

(٤) انظر: ص: ٤١.

(٥) انظر: ص: ٤١.

ألتقه، ولا مصلحة لي في اتهامه بالكذب سوى صيانة العلم من كذبه وتزويره، ومن الوقـوع في تقليده كحال **المُتخـــــرص**، وهذا ما أعلمه من حال شيخنا محمد الرشيد، وهو ممن يعرف الأركاني ولقيه مرارًا.

ولم أشأ أن أورد في حقه أكثر مما نصصت عليه في الرد المنشور؛ لأنه قد أفضى إلى ما قدم، وكان يكفي قولي: إن أهل الاختصاص قد انتقدوه، وكشفوا كذبه، ولكن **المتخرص** اضطرني إلى أن أميط اللثام أكثر عن حقيقة صالح الأركاني بأمور، أفتتحها بقصة وقعت له مع أحد علماء الشام، تبين للقارئ الكريم حقيقته، أوردها بتمامها، والله المستعان.

القصة ذكرها الدكتور: محمد مجير الخطيب الدمشقي في ترجمة والده العلامة محمد أبي الفرج الخطيب (ت: ١٤٠٨ هـ) عند الحديث عن إجازات والده، أنقلها بتمامها، حيث قال الدكتور محمد مجير الخطيب: «هذا وقد ظهر قبل سنين في رابغ من الحجاز شخص كذاب، صار يَدّعي الرواية عن كثير من علماء الأمصار كلها، واغترَّ به بعض من لم ترسخ في العلم قدمه، وكنت ممن زاره، ودخل داره ١٤١٣، وصار يجيز ويسمع، وذكر جماعة من الشاميين لا أدري كيف تسنى له لقاؤهم! ولا أخالهم كاتبوه أو كاتبهم.

وفي عام ١٤١٧ رأيت في مكتبة المسجد النبوي كتابًا ضخمًا له سماه: (إتحاف الأمة الإسلامية) ذكر فيه شيوخه ومن أجازهم هو،

فلم يكد أن يدع رجلاً مذكورًا في تاريخ علماء دمشق إلا وذكره وروى عنه! حتى ذكر والدي من شيوخه! وركَّب له أسانيد لا يروي بها، فعلمت يقينًا أنه كذاب، عمد إلى تاريخ علماء دمشق فرأى من ذُكِر أنه من شيوخ والدي فصار يروي عن والدي عنهم! والحال أن بعض من ذُكِروا في تاريخ علماء دمشق ليس لوالدي إجازة منهم كالشيخ هاشم الخطيب رحمه الله.

ثم رأيت ذلك الكذاب ذكرني أنا في جملة الآخذين عنه! نعم زرته وتناولت منه بعض ما كتبه؛ لكني لم أعتقد فضله لحظة؛ بل هو كذاب في نظري منذ أن شــرع يجــيزنا في القــرآن الكريم! فلا أروي عنه ولا أعتده من شيوخي، ولا كرامة.

ثم مات بعد ذلك وأفضى إلى ما قدم نسأل الله العفو والعافية»[١].

هذه حقيقة صالح الأركاني، بقلم شيخ عارف به، واقف على حقيقة أمره، نقلتها بتمامها من كتابه المطبوع منذ ما يقارب ستة عشر عامًا، فقد طُبِع سنة: ١٤٢٣ هـ.

ولا يبعد أن يكون إيراد أسماء العلماء الدمشقيين كذبًا وتزويرًا من الأركاني، حيث ساق **المتخرص** أسماءهم في (الحلقات) ضمن شيوخ الأركاني في القرآن الكريم مع خمسة آخرين ليبلغ بهم أربعة عشــر شيخًا للأركاني، وفيهم قــراء! فما لقيهم، ولا أجازوه، ولا حتى مكاتبة، على الراجح من حاله في التزوير والكذب، كما ذكر

---

(١) دار السنة، دار الحديث النورية، بدمشق، ص: ٣٥٥.

ذلك الدكتور محمد مجير الخطيب بقوله: «وذكر جماعة من الشاميين لا أدري كيف تسنى له لقاؤهم! ولا أخالهم كاتبوه أو كاتبهم» كما تقدَّم.

يؤكد هذا كلام باحث دمشقي آخر عارف بصنعة الأسانيد، وهو دكتور متخصص في علم الحديث والإسناد، وخرِّيت في معرفة الرواية وتمحيصها من الكذب والدجل، أُعزِّز به ما تقدَّم، وقد لقيته مرارًا في دمشق، هو صديقنا الشيخ عمر بن موفق النشوقاتي، حيث بين كذب الشيخ الأركاني في رسالة كتبها قديمًا لشيخنا محمد آل رشيد، بتاريخ: غرَّة جمادى الأولى سنة: ١٤١٦ هـ، أوردها شيخنا محمد آل رشيد في خاتمة كتابه إمداد الفتاح، في التتمة السادسة.

أنقل شيئا مِمَّا قاله الدكتور: عمر النشوقاتي، حيث قال: «كل ما أستطيع أن أسوقه لكم بشأن حال هذا الرجل هو ما يتعلق بالشيوخ الدمشقيين فقط؛ لأني قد خبرتهم بحمد الله تعالى وعرفتهم معرفة جيدة، بحيث إذا ادعى أحد الرواية عنهم كاذبا انكشف لي أمره بسهولة، والحمد لله أني منذ أن أمسكت معجم شيوخه -أي الأركاني- وقرأته تبين لي أن هذا الرجل قد نظر في كتاب تاريخ علماء دمشق للأستاذين محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، فنقل منه أسماء أكثر الشيوخ الذين عاصرهم من الدمشقيين بحيث يمكن عادة أخذه عنهم، فجعلهم من شيوخه كذبًا وزورًا...)[(١)]، ثم ساق

(١) إمداد الفتاح: ٦٣٣.

شواهد وبراهين على كلامه[١].

وقد أورد **المتخرص** -كما ذكرت- أسماء تسعة من الدمشقيين، فيهم قراء، ادَّعى الأركاني أنه أخذ عنهم القرآن إجازة، بعضها بالمقابلة، وبعضها بالمراسلة[٢]، والمعروف من حالهم أنهم لا يجيزون أحدًا بقراءة القرآن دون عرض وتلاوة مع الإتقان الشديد كما هو المعروف عن مدرسة الإمام الثقة الثبت المقرئ: أحمد الحلواني في التجويد، بل بعضهم لا يتصوَّر أخذ القرآن عنه إجازة من غير عرض وتلاوة! كما هو الحال في الشيخ المقرئ المجود: عبد الوهاب دبس وزيت، وهو أول شيخ أورده **المتخرص** في شيوخ الأركاني! وكشيخي القراء: حسين خطاب، وعبد العزيز عيون السود، وكالشيخ المجوِّد الحاذق: محمد سليم اللبني الملقب بـ (حلواني الميدان) لشدة إتقانه تجويد القرآن على طريقة الحلواني! وكلهم شيوخ مشايخنا، نعرف أحوالهم مما حدثنا به مشايخنا عنهم.

هذه حقيقة الأركاني، زدتها توضيحًا، وبينت صحة حكمي عليه بما أدين الله به، وبما لم أتفرد به وشيخنا محمد الرشيد، وسقت في الحكم عليه كلام باحثين راسخين في علم الرواية والإسناد، لهم معرفة تامة بحاله، والله المستعان.

هذا وقد حدثني شيخنا محمد الرشيد أن الأركاني طبع قديمًا

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٦٣٣- ٦٣٥.

(٢) انظر: الحلقات المضيئات: ١/ ٩٤.

إجازة في رواية حفص من طريق الشيخ المقرئ المسند شيخ مشايخنا: أحمد عبد العزيز الزيات، وصار يجيز بها كل من هب ودب! بل إنه يوقع على نسخ كثيرة منها، ويترك اسم المجاز خاليًا، ويعطي مجموعة منها من أتاه ليضيف فيها من شاء، في أي بلد شاء! ولما علم الشيخ: أحمد عبد العزيز الزيات غضب غضبًا شديدًا، وأمره بالكف عن هذا العبث؛ لأنه لم يقرأ عليه في حقيقة الأمر، ولإجازته من هب ودب، وهو أمر منكر آخر، بل إن الشيخ الزيات أنكره أصالة! فكف الأركاني عن هذه خوفًا.

ولهذا لم يورد **المتخرص** اسم الشيخ الزيات ضمن شيوخ الأركاني في (الحلقات) ربما لأن الأركاني لم يخبره بأن الشيخ الزيات من شيوخه في القرآن؛ خوفًا منه؛ لأنه كان حيًّا حين قابل **المتخرص** الأركاني، وأما المشايخ الأربعة عشر الذين ذكرهم **المتخرص** في ترجمة الأركاني فقد ماتوا حينها، وما أسهل الكذب على الأموات! وهو خصلة مشينة، **تقدم أن المتخرص أشبه شيخه الأركاني فيها**.

وأكاد أجزم لو أن الشيخ الزيات مات في حياة الأركاني لادَّعى الأركاني القراءة عليه، ولرقمه **المتخرص** ضمن شيوخ الأركاني في كتابه (الحلقات) ولكن لله الأمر من قبل ومن بعد.

وهنا أختم الحديث عن الأركاني بما أراه كافيًا في كشف حقيقته لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

**الأمر الثالث**: زعم المتخرص أني ظلمته، وتسرعت في اتهامه، وهو ما سوغ به صنيعه في النموذج الثاني الذي أوردته، حيث ذكر أن ما أورده من إسناد مركَّب في أسرة آل الشيخ خاصة لم يكن من عنده، وأن ما أسنده عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في رواية القرآن الكريم عن الشيخ إبراهيم العبيدي صحيح؛ بل مسبوق إليه، ولي مع كلامه وقفات:

**الأولى**: يصرُّ **المتخرص** على جواز أن يسند القرآن أو القراءات عن الشيخ: عبد الرحمن بن حسن؛ لمجرد أنه قرأ أول القرآن على الشيخ إبراهيم العبيدي، ويستدل على ذلك بمجرد إخبار الشيخ: عبد الرحمن نفسه أنه قرأ أول القرآن على شيخه العُبَيْدي، ثم يحاول أن يذكر أدلة عن المتقدمين كابن الجزري تؤيد ما ذهب إليه، ويتناسى بأن ابن الجزري عندما أسند بعض القراءات عن بعض الشيوخ ممن عندهم إجازة خاصة بالقراءات لغرض علو السند كان يعبر عن جميع ما يسند عنهم بقوله: **بإجازته إن لم يكن سماعًا** من علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، و: **بإجازته** من شيخيه ابن البخاري والفاروثي، وكذلك ما ذكر في ترجمة بركات الخشوعي حيث قال: **روى القراءات بالإجازة** عن أبي القاسم ابن الفحام وجعفر ابن صاحب العنوان، وهكذا ...

فابن الجزري يذكر لفظة الإجازة ويصرح بها، بمعنى أن هناك

إجازة خاصة[1] بالقراءات لفظها الشيخ لتلميذه، ثم يأتي **المتخرص** فيقيس حال الشيخ: عبد الرحمن بن حسن مع شيخه العُبَيْدي بقراءته عليه أول القرآن الكريم على تلك الأمثلة التي ساقها عن ابن الجزري! وهذا يدل على جهله بعلم الرواية؛ كما تقدَّم.

فأين إجازة الشيخ العبيدي للشيخ: عبد الرحمن بالقرآن بعد أن قرأ عليه أوله؟! وأين نص الشيخ: عبد الرحمن بن حسن بأن العبيدي أجازه؟! مما يبين عن جهل **المتخرص**، ومثل هذا يقال في قراءة الشيخ: عبد الرحمن بن حسن على الشيخ المقرئ: سلمونة.

**الثانية**: استدل **المتخرص** أن الشيخ: أبا بكر خوقير سبقه إلى إسناد القرآن عن الشيخ: عبد الرحمن بن حسن عن العُبَيْدي، على طريقة المحدثين، وأعاد ما ذكره سابقًا من أمثلة ظن أنها تسعفه في تسويغ منهجه الفاسد.

واستشهاده بهذا الشيخ لا يسعفه؛ لِمَا ذكرته سابقًا ولِمَا سيأتي.

وقد وقع **المتخرص** في أوهام وأخطاء -كعادته- عندما أحال على ثبت خوقير، منها:

- أنه أحال على ثبت خوقير مخطوطًا مع أنه مطبوع منذ ما يقارب أربعة عشر عامًا[2]! وهذا دليل آخر على بُعْد **المتخرص** عن

(١) ولو أراد الإجازة العامة لقيدها؛ كما فعل في رواية صهر الشاطبي عن السِّلَفي؛ كما تقدَّم.

(٢) طبع سنة: ١٤٢٥ هـ، بتحقيق: راشد الغفيلي.

الساحة العلمية، وعدم معرفته بالكتب المطبوعة من المخطوطة، والطبعات المعتمدة، مع اختلال منهجه العلمي؛ كما تقدم.

- الرقم الذي ذكره للمخطوطة وهو: (٥٩٢/ ٨) غير صحيح، وقد بحثت عنها في جامعة الملك سعود، التي ذكرها **المتخرص** باسم: جامعة الرياض، وهو اسمها السابق، فأعياني البحث عنها بالرقم المذكور، وأخبرنا المسؤول هناك أنه لا توجد أرقام بهذه الكيفية، فالرقم الذي ذكره **المتخرص** هو رقم الفيلم المصور منه المخطوطة، وهو مكتوب بخط اليد في منتصف الغلاف، وتحته التاريخ الآتي: ٧/ ٦/ ١٣٩٩ هـ، وليس هو المعتمد في ترقيم المخطوطة.

ثم دلني على رقمها الحقيقي شيخنا محمد الرشيد، وأتحفني بنسخة منها، ورقمها المعتمد عند المكتبة هو: (٤٢٢٤).

وهذه النسخة بخط الشيخ سليمان الصنيع، ونسخه لها بتاريخ: (١٢ ربيع الأول سنة: ١٣٥٢ هـ) وأما الكتاب المطبوع فقد اعتمد محققه على نسخة خطية بخط الشيخ عبد الستار الدهلوي، وذكر أنها في مكتبة الحرم المكي الشريف، برقم: (٤٢٣٧).

والنص الذي نقله المتخرص عن خوقير هو: «وقد أورد بعض أصحاب الأثبات سند قراءة القرآن أي برواياته وطرقه ووجوهه سماعًا وعرضًا وإجازة ومناولة بنوعيها على مذهب ...»[١]، مع ملاحظة أنه سقط من المطبوع النص الآتي: «وطرقه ووجوهه سماعًا

(١) ثبت خوقير المخطوط، و: ٤/ ب.

وعرضًا وإجازة ومناولة بنوعيها»[١]، وهو موجود في نسخة الدهلوي.

- نصَّ **المتخرِّص**[٢] على أن خوقير ذكر أسانيده في القرآن الكريم وقراءاته عن القاضي: أحمد بن إبراهيم بن عيسى، قاضي مدينة المجمعة، عن الشيخ: عبد الرحمن عن الشيخ: العبيدي.

وهذا كذب محض! فالشيخ أبو بكر خوقير لم ينص على شيء مما ذكر **المتخرص**، غاية الأمر أن الشيخ أبو بكر خوقير ذكر في أول ثبته إجازته لتلميذه الذي طلب منه الإجازة العامة، ولأجله ألف الثبت، ثم ساق أسماء شيوخه الذين يروي عنهم، ثم فصَّل الحديث عنهم، فيأتي للشيخ فيذكر اسمه ثم يذكر ما رواه عنه من سماع مسلسل بالأولية، أو قراءة أوائل كتاب ما، أو غير ذلك، ويسوق الإسناد في ذلك، وينص على الأثبات التي يرويها عنه بالإجازة العامة، ويسوق الأسانيد المؤدية إليها، ولما جاء لابن عيسى ترجم له ترجمة مقتضبة، ثم أخبر أنه قرأ عليه في علم التوحيد والفقه الحنبلي، وسمع منه شرحه النونية لابن القيم، وكتابه (تنبيه النبيه والغبي) وأخبر أنه رأى بعض كتبه بخطه الحسن، ثم أفاض في مدحه، ثم ذكر بأنه كتب له بخطه الحسن إجازة مطوَّلة، ثم ذكر شيوخه الذين يروي عنهم، ومنهم الشيخ: عبد الرحمن بن حسن وابنه عبد اللطيف، ونصَّ على أنهما قرأا في الأزهر، وحصل لهما

---

(١) ثبت خوقير المطبوع: ٣٦.

(٢) ص: ٤٤.

إسناد عال وأجازاه، دون أن يذكر ابن عيسى شيئًا يتعلق بقراءة القرآن أو القراءات.

ثم فصَّل خوقير أسانيد ابن عيسى من طريق شيخه: عبدالرحمن بن حسن، وذكر شيوخه الأزهريين وفصَّل مروياتهم وأسانيدهم، ولما وصل إلى ذكر إبراهيم العبيدي نصَّ على أن الشيخ: عبدالرحمن بن حسن قرأ عليه أول القرآن، وقرأ أكثره على الشيخ أحمد سلمونة، ولم يفصِّل هنا أسانيد هذين الشيخين! ثم قال بعدها كلامه السابق(١).

فأبو بكر خوقير لم يذكر سند القرآن ولا القراءات، ولا إجازة ابن عيسى له بذلك عند أول حديثه عنه، كما هو ظاهر من السياق، لكنه ذكر في آخر حديثه عن الشيخ: عبدالرحمن بن حسن قراءته على العبيدي، وإمكانية الرواية عنه عند من يرى ذلك، والمذهب الذي ذكره خوقير يناقش بما قررته سابقًا.

والعجيب أن **المتخرص** يظن أن هذا الكلام يستفاد منه القطع بأن الشيخ: عبد الرحمن بن حسن أُجِيزَ من العُبَيْدي!

**الثالثة**: حاول المتخرص أن يتنصل من الإسناد الذي ركَّبه في أسرة آل الشيخ خاصة، كما تهرَّب في النموذج الأول الذي أوردته عليه بما تقدم.

---

(١) وكلام أبي بكر خوقير عن شيخه: ابن عيسى في المطبوع: ص: ٢٨- ٣٧، وفي المخطوط: و: ٣- ٤.

فأخبر[١] بأن الذي أمدَّه بذلك الإسناد هو الشيخ: عبد العزيز بن عبد المحسن بن عبد الله آل الشيخ، مدير التعليم ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحافظة بيشة سابقًا، يذكر هذا حتى يبرئ نفسه من العهدة، ويلقي بالتبعة أخذًا ومؤاخذه على الشيخ: عبد العزيز بن عبد المحسن آل الشيخ، ولي مع كلامه هذا وقفات:

**الأولى**: أخبر[٢] بأنه التقى بالشيخ عبد العزيز آل الشيخ في بيشة، وتناقش معه في أمر الشيخ: عبد الرحمن، وفي ما يمكن أن يؤدي إليه من الأسانيد، سواء من آل الشيخ أو غيرهم، ثم أمده بهذه السلسلة التي تبدأ بالشيخين: عبد العزيز بن عبد الله وأخيه حسن، وتنتهي إلى الشيخ: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، ثم أخبر بأنه أشار إلى الكلام السابق في ترجمتيهما[٣]، ثم تناقض فنقل النص الموجود هناك وليس فيه أن الشيخ: عبد العزيز آل الشيخ أمدَّه بتلك السلسلة! مما يبين كذبه الصريح الواضح مع استخفافه بعقول القراء، بل الموجود في ذلك الموضع أن عبد العزيز آل الشيخ أفاده عن جوانب من ترجمتي عبد العزيز بن عبد الله وأخيه حسن! ولا يوجد فيه أنه أمدَّه بتلك السلسلة!

---

(١) انظر: ص: ٤٨.

(٢) انظر: ص: ٤٨.

(٣) انظر: الحلقات المضيئات: ١/ ٩٨- ٩٩.

مع أن ترجمتيهما موجودة في كتب تراجم علماء نجد، وقد ذكر **المتخرص** بعض تلك المصادر في كتابه: (الحلقات) فليس في حاجة إلى مصادر شفوية تفيده شيئًا عنهما.

**الثانية**: إذا كان **المتخـــرص** صادقًا في زعمـــه بأن الشـــيخ: عبد العزيز آل الشيخ أمده بتلك السلسلة فليورد لنا الوثيقة التي تؤكد ذلك، إما كتابة كتبها له الشيخ: عبد العزيز آل الشيخ، أو تسجيلًا بصوته يفيد بذلك! لا سيَّما أن **المتخرص** في أغلب كتبه التي ألفها، إما في تحقيق الأسانيد، أو الطعن فيها يوثق جميع ما يذكر بالتسجيل الصوتي أو المرئي وينص على ذلك، بل إنه يرحل كثيرًا إلى مختلف المناطق للبحث حتى عن معلومة يسيرة، ويوثق جميع رحلاته، فأين ما يدل على أنه استقى تلك السلسلة المكونة من خمس حلقات من الشيخ: عبد العزيز آل الشيخ؟!

هذا وقد استبق الرد على كلامي السابق بكلام اعترف فيه أنه لا يملك وثيقة على ذلك، حيث قال: «وقد كانت إفادته شاملة لهذه السلسلة إلى الشيخ: عبد الرحمن، وتمنيت في ذلك الوقت لو أني سجلت لقاءاتي معه؛ لأنها كانت مثرية ومثمرة»[(١)]! ومبالغة في التنصل من تركيب تلك السلسلة، وإلقاء العهدة بها على الشيخ: عبد العزيز بن عبد المحسن آل الشيخ أخذ يمدحه بعبارات عالية قال فيها: «... كان عالمًا، ودائرة معارفه واسعة، إلى جانب أنه كان

(١) ص: ٤٨.

خطيبًا مفوَّهًا، بليغًا، مستحضرًا، لا يستعين بورقة لخطبه»[١]، ثم بالغ في المدح حتى يوهم القراء بأن تلك السلسلة من الشيخ: عبد العزيز بن عبد المحسن آل الشيخ، فقال: «وهذا الشيخ كان على معرفة تامة بآل الشيخ: علمائهم وتجارهم، فقد كان يتحدَّث وكأنه مؤرخ، حتى إنه ذكر من كان متمسكًا بالزي الأزهري من علمائهم»[٢].

ولي أن أقول: **لماذا** لم يذكر **المتخرِّص** هذا الكلام عند إيراده لتلك الحلقات حلقة حلقة؟! كما هي عادته في ذكر مصادره الشفوية كما فعل مع صالح الأركاني مثلًا؟! **ولماذا** لما ناقشته عند صدور كتابه في لقائي به عند شيخنا: سعيد العبد الله رحمه الله لم يذكر الكلام السابق، ويحيل على غيره ليسلم من المناقشة؟! **ولماذا** لم يعلن الكلام السابق في حياة الشيخ: عبد العزيز بن عبد المحسن آل الشيخ إذا كان صادقًا في ما ادعاه؟!

والشيخ عبد العزيز هو ما فوق ما ذكره من الفضل، ولكن حاشاه أن يكون ركَّب ذلك الإسناد، فمن كان هذا وصفه فلن يكون من مزوري العلم.

والشيخ توفي من وقت قريب سنة: ١٤٣٦ هـ، قبيل كتابة **المتخرص** ردَّه عليَّ، بل قبيل نشر ردي عليه بأشهر يسيرة[٣].

---

(١) ص: ٤٨- ٤٩.

(٢) ص: ٤٩.

(٣) وقد رثاه صاحبه الشيخ: عبد الرحمن الخريف بمقالة ترجم له فيها، نُشِرت في

**الثالثة**: جرت عادة **المتخرص** في كتابه المسخ: (الحلقات المضيئات) أن يذكر مراجعه في كل ترجمة يوردها في حلقاته، ومنها تلك السلسلة المكونة من خمس حلقات في آل الشيخ خاصة! مع الملاحظات الجوهرية التي تؤخذ عليه في مصادره، وقد ذكرتها في ردي السابق عليه.

على كل حال: عندما أورد **المتخرص** تراجم أهل تلك السلسلة التي ركَّبها من عنده أحال على المصادر التي ذكرتهم، أو ترجمت لهم، ولم يذكر فيها أن الشيخ: عبد العزيز آل الشيخ هو الذي أمده بهم، لا من قريب ولا من بعيد، ولو كان كما زعم لَمَا أورد تلك المصادر ولاكتفى بكلام الشيخ: عبد العزيز آل الشيخ، أو لصرَّح به في أقل الأحوال؛ لا سيَّما أن إيراده في مثل هذا الموضع على غاية من الأهمية، فهذا إسناد طويل مكوَّن من خمس حلقات، في أسرة علمية، وفي كتاب الله، ويحتاج إلى شاهد من تلك الأسرة يعضد تلك السلسلة.

**وأجدني مضطرًّا** إلى القول بأن **المتخرص كذب** عـلى الشيخ: عبد العزيز بن عبد المحسن بن عبد الله آل الشيخ، وقوَّله ما لم يقل؛ لما تقدم؛ خاصةً بعد أن جرَّبنا عليه الكذب مع شيخنا: سعيد العبد الله؛ كما تقدم.

---

صحيفة الجزيرة، السبت ١٥/ جمادى الآخرة/ ١٤٣٦ هـ، ثم طبعت في الجزء الرابع من سلسلة يصدرها، بعنوان (فقد ورثاء) ص: ١٩٦-٢٠١، وأخبر أنه صلي عليه عصر الثلاثاء: ٢٦/ جمادى الأولى/ من العام نفسه.

وإن صحَّ كلام **المتخرص** -ولا يصح- فتبقى العهدة على الشيخ: عبد العزيز آل الشيخ في تلك السلسلة، وتكون مناقشتي له، ولكن كان الواجب على **المتخرص** أن يتأكد من صحة تلك السلسلة، ولا ينقلها بعجرها وبجرها دون تمحيص، وهذا يدل على جهله بالأسانيد وعدم معرفته بالتحقيق.

ثم ختم ردَّه[(١)] بأني اقتصرت على نموذجين اثنين من بين (١٦٣٧) ترجمة؛ لأثبت فساد كتابه: (الحلقات) ثم أخذ يدافع عن كتابه، وكيف أنه سدَّ ثغرة في المكتبة القرآنية في أسانيد المتأخرين خاصة، وأن عمله بداية في الطريق إلى جمع أسانيد القراءات في العالم الإسلامي، ونصَّ على أسانيد القراءات، وختم بأنه طبعه في مجلدين، ولو أعاد طبعه لبلغ من ستة إلى ثمانية مجلدات!

**وأختصر الرد على كلامه السابق في أمور:**

**الأول**: يفهم من كلامه السابق أنني لم أجد في كتابه (الحلقات) من مآخذ إلا هذين النموذجين لأطعن فيه! وكلامه فيه كذب وافتراء، فقد نصصت في الرد المنشور[(٢)] على أن **المتخرص** سلك منهجًا غير مستقيم في تناوله أسانيد القراءات؛ لا سيما في القرون المتأخرة، وخالف منهجه الذي رسمه في مقدمة كتابه، خاصة ما ذكره في طرق التحمل، ثم وعدت بالتمثيل على ذلك

(١) انظر: ص: ٤٩- ٥٠.

(٢) ص: ١٥ فما بعدها.

بنموذجين اثنين، لا في جميع ما أورده؛ لأن ذلك يحتاج وقتًا وجهدًا، وهو أمر يغني عن جلاله جُلُّه، ويكفي من طعامه طَعْمُه؛ ليبين عن منهجه المختل الفاسد، مع أني قلت في ردي المنشور: «وقد اقتصرت على هذين النموذجين؛ اختصارًا؛ وإلا لو تتبعت جميع كتابه البالغ مجلدين ضخمين؛ لخرجت بأمثلة كثيرة جدًا، قد يبلغ حجمها حجم مؤلفه»[(١)].

وأخبرت أنني ناقشته في إدخاله الإجازة العامة في أسانيد القراءات مرتين، فصَّلت خبر الأولى في الرد المنشور، والثانية فصَّلتها في ردِّي عليه في الكتاب الذي دافعت فيه عن إسناد الشيخين الجليلين: الأحمدين: المرزوقي وتلميذه الحلواني.

**الثاني**: يكرر ويعيد أن كتابه: (الحلقات) هو في أسانيد القراءات، كما ختم بذلك ردَّه، حيثُ قال: «هذا العمل بداية في الطريق إلى جمع أسانيد القراءات في العالم الإسلامي»[(٢)]، ثم يحشر فيها سلاسل إجازات الحديث والعلوم الأخرى (العامة) ويبدئ ويعيد في الدفاع عن مسلكه هذا، وفي الأخير يقول بأنها أسانيد في القراءات، ويزيد الطين بلة باعترافه تفاخرًا بما سينتهي إليه مسلكه الفاسد وهو أنه قد يبلغ كتابه هذا ثمانية مجلدات! وأقول: بل ربما أكثر، وقد حشرت علماء الأمة في كتاب خاص بطبقات

---

(١) ص: ٣٠.

(٢) ص: ٤٩.

القراء!

وهنا ملحظ لطيف، وهو أن مصنفات المؤرخ المحدث الموسوعي الكبير الحافظ الذهبي تختلف من مصنف لآخر، بحسب التخصصات التي يوردها، فإذا كان كتاباه الموسوعيان: تاريخ الإسلام أو سير النبلاء قد ضما تراجم النبلاء بشتى تخصصاتهم؛ فإنه قد انتقى منهما في كتبه الأخرى ما يناسب موضوعاتها التي أُلِّفَت لأجلها، فطبقات القراء ثلاثة وليست أربعين مجلدًا، وهكذا كتاب تذكرة حفاظ الحديث أربعة وليست أربعين، وهكذا، ثم زاد في تراجم أصحاب تلك الكتب ما يتناغى مع موضوعه؛ لأنه ترجم فيها لمن كانت له صنعة خاصة إنْ في القراءات أو في الحديث، وهذا مسلك العالم العارف الخبير بصنعته، المجل لعقول أهل العلم، المعظم لعلوم الإسلام، رحمه الله وقدَّس روحه.

**الثالث**: يفهم من كلام **المتخرص** أنني تجنيت عليه، وجرَّدته من كل فضيلة، وهذا غير صحيح.

غاية ما ذكرته في ردِّي عليه أني عبت عليه مسلكه الفاسد في إدخاله الإجازة العامة (الساذجة) في أسانيد القراءات، وإكثاره من ذلك، وجعلها عمدة، وتركيبه حلقات من عنده، مع إشادتي بجهده في جمع المادة العلمية، وأسفي على عدم استفادته مما تعب في جمعه، فقد قلت في الرد المنشور: «والرجل بذل جهدًا في جمع المادة العلمية، خاصّة فيما يتعلق بالمدة الزمنية التالية لابن الجزري، والتي

اعتمد في كثير منها على الإجازات، والمشافهة من أهل الشأن؛ نظرًا لشح كثير من كتب التراجم في إيراد القراء، أو التقصير الكبير في تفصيل تراجمهم»[١].

وإني لأعجب غاية العجب من الجهد البالغ الذي قام به هذا **المتخرص** حينها من جمع المعلومات، والتنقيب في بطون الكتب والإجازات، مع الصبر الطويل، ثم كيف أفسد كل ذلك بمنهجه المختل، وطريقته المعوجة في تناول أسانيد القراءات والتأليف فيها! ولم يستفد مما جمع في خدمة هذا العلم الخدمة الصحيحة التي سار عليها أئمتنا المتقدمون والمتأخرون؛ لاسيما أن أسانيد القراءات -خاصة المتأخرة؛ كما تقدم- بحاجة إلى عناية بالغة، وجهد دؤوب، وفهم ثاقب، ودراية بالغة.

وفي الختام أسأل الله جل وعلا أن يرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، وأن يبصرنا بعيوبنا، ويستر ذنوبنا، ويردنا للصواب متى ما جنحنا عنه، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول.

والحمد لله أولًا وآخرًا.

---

(١) ص: ١٢.